دور الثقافة في التنمية البيئية

الدكتور: ماهر فرحان مرعب
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

الملخَّــص:

يناقش هذا المقال دور الثقافة كنتاج إنساني في التنمية البيئية من خلال عدة محاور تبين قضايا ومفاهيم لها أهميتها في علاقة الثقافة بالبيئة، وكيفية العمل على تنمية البيئة واستثمار مواردها بالشكل الصحيح، معتمدين منظوراً ثقافياً يأخذ بعين الاعتبار فكرة المحافظة على البيئة والعمل على استدامتها.

يضم هذا العمل ثلاث محاور الأول: يتناول علاقة الإنسان بالبيئة، والمحور الثاني يبين التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية، بينما يوضح المحور الثالث موضوع التربية البيئية وأهميتها التنموية، بالإضافة إلى تناولنا لبعض المفاهيم والقضايا كالتعايش مع البيئة، التوازن البيئي، والمجتمعات المستدامة في إطار الفكرة العامة لهذا العمل.

كلمــات مفتاحية: الثقافة– التنمية– البيئة– التربية البيئية – التوازن البيئي – المجتمعات المستدامة.

Abstract:

This article discusses the role of culture as the product of human in environmental development, through several axes indicate the issues and concepts its importance In the

relationship between culture and the environment, and how to work on the development of the environment and invest its resources properly, Dependent on cultural perspective, Take in consideration the idea of Protection of the environment and sustainability.

This article includes Three axes: First Discusses the relationship between man and the environment, the second shows the mutual influence between the environment and development, while the third shows the topic of environmental education and its importance to development, As well Discuss some of the concepts and issues, Such as coexistence with the environment, ecological balance, and sustainable communities, Within the general idea for this article.

***Key words**: culture-environment-development-environmental education-environmental balance-sustainable communities.*

Résumé:

Cet article traite le role de la culture entant que produit humain dans le dévelopement de l'environement par le biais de plusieurs axes, qui explique et éclaircissent d'une part des notions inportantes dans la relation de la culture avec l'environement, et d'autre part comment travailler pour ce dévelopement de l'environement afin d'investir ses ressources convenablement et correctement se basant sur une perspective culturelle qui prend en conte l'idée de la préservation de l'environement et de dévelopement durable.
Cet article contient trois axes : Le premier traite la relation de l'homme a l'environnement. Le deusciéme axe montre l'impact mutuel entre l'environnement et le dévelopement. Le troisiéme axe étudie le théme de l'éducation a

l'environnement et son importance pour le dévelopement. De plus , on a abordé certains concepts et questions telles que la coexistance avec l'environnement, l'équilibre échologique, les collectivités durables dans le cadre de l'idée générale pour cet article.

***Les Mots clés** : la Culture - le Développement - l'Environnement - l'Éducation environnementale - l'équilibre écologique - les communautés durables.*

- مقدمـــة:

تعد البيئة واحدة من مجالات اهتمام علوم عدة من هذه المجالات من ينظر إليها بمنظار بيئي بحت ويناقش مكوناتها وما يسود بين هذه المكونات من تفاعلات مع بعضها الأخر ومجال ثاني ينظر إلى البيئة باعتبارها مصدرا أو مخزنا يضم موارد طبيعية تشكل احد أهم عناصر الإنتاج ومجال ثالث ينظر إليها ضمن علاقتها المتبادلة مع أهم كائن فاعل في المحيط الطبيعي وهو الإنسان بسبب ما يمتلكه من قدرات وما له من تأثيرات على المحيط الذي يعيش فيه، وتفسر هذه العلاقة ضمن نسق يطلق عليه النسق الايكولوجي باعتباره احد أهم مكونات البناء الاجتماعي الذي تتمحور من خلاله علاقة الإنسان بمحيطه الطبيعي بما يضمه هذا المحيط من مكونات بيئية وغطاء نباتي وأجناس حيوانية، وهذه النظرة الأخيرة ممثلة بمجال اهتمام الانثروبولوجيا بالنسق الايكولوجي، وهي التي تعنينا في عملنا هذا.

- البعد الثقافي للنسق الايكولوجي:

ان النسق الايكولوجي هو أحد الأنساق المهمة في الدراسات الانثروبولوجية، هذا النسق الذي يمكن ترجمته من خلال **معادلة تفاعل بين**

طرفين رئيسيين أحدهما الإنسان والآخر المحيط الطبيعي- البيئي، تبادل ويتبادل كل منهما التأثير والتأثر منذ بدء الخليقة والى يومنا هذا.

لذلك أصبحت علاقة الإنسان وثقافته بالبيئة الطبيعية واحدة من اهتمامات العديد من العلماء حيث أشار ريموند فيرث في دراسته لمجتمع تيوكوبيا إلى أهمية دراسة الجانب البيئي عند دراسة البناء الاجتماعي، كما أكد داريل فورد D.Ford في كتابه البيئة والاقتصاد والمجتمع عام 1934 على ضرورة دراسة العلاقة بين العوامل الثقافية والبيئية. وفي نفس الاتجاه سار الأمريكي جوليان ستيوارد عندما درس العلاقة والتأثير المتبادل بين الثقافة والبيئة، وهكذا نشأ تخصص جديد أُطلق عليه الايكولوجيا الثقافية (Culture Ecology) هدفه دراسة العلاقات المتبادلة بين البيئة والثقافة.[1]

يعد الإنسان احد الكائنات التي يضمها المحيط البيئي، هذه الكائنات التي تدخل ضمن ما يعرف بالسلاسل والدورات البيئية الطبيعية، لكل من هذه الكائنات دور ووظيفة تتبادلها مع غيرها من الكائنات الأخرى محققة دورا تكامليا يعرف **بالتوازن البيئي**.

إلا ان غياب احد مكونات هذه السلاسل الحيوية بشكل قسري، او عندما يكون تفاعل احد الكائنات غير طبيعي مع بقية المكونات والكائنات الأخرى أو بشكل خارج عن المألوف الطبيعي أو عن دوره في الحياة، سينعكس ذلك بالسلب على البيئة وعلى توازنها بشكل خاص.

وبما ان الإنسان هو ذلك الكائن الذي استطاع ان يبني ثقافته الخاصة بفضل ما لديه من ملكات فكرية وقدرات عقلية وقوة وتركيبة بدنية بالإضافة إلى قدرته التطورية على التواصل مع بني جنسه.

لذا فان هذا الكائن لديه الكثير من القدرات للتعامل مع البيئة او مواجهتها او استغلالها لإشباع حاجاته المتعددة.

والثقافة هي بمثابة آليات وطرق حياة ونظم اجتماعية أوجدها الإنسان من اجل إشباع احتياجاته وفقا لمنظومة قيمية تسيطر على الفعل الاجتماعي وتوجهه ضمن اطر محددة، كما تحدد الثقافة موقف الإنسان من قضايا حياته بكل تفاصيلها، ومن ضمنها موقفه من البيئة وقضاياها.

اذاً هذا الإنتاج الإنساني (الثقافة) هو من يحدد نظرتنا إلى مجريات الحياة ومنها البيئة كما يحدد طريقة تفاعلنا معها أيضا.

وهذه الثقافة او النظم الثقافية التي أوجدها الإنسان جاءت وفق معادلة تسمى **بمعادلة التحدي والاستجابة**، فمقابل كل تحدي كانت الطبيعة تفرضه على الإنسان او تهدد حياته من خلال ذلك التحدي، كان الإنسان بالمقابل يواجه هذه التهديد او التحدي باختراعه لأنظمة اجتماعية كاستجابة ثقافية من قبله، لذا فلهذا الكائن (الإنسان) علاقة وطيدة مع البيئة من خلال اليات (ثقافية) خارجة عن تكوينه الفسيولوجي والحيوي ككائن.

- الإنســـان والبيئة:

ان علاقة الإنسان مع البيئة التي يعيش عليها تمتد زمنيا منذ تاريخ وجوده على ظهر هذه البيئة إلى يومنا الحالي، فهو في حالة صراع او تفاعل مستمر مع بيئته، يتسم هذا الصراع تارة بتأثير البيئة على الإنسان وتارة أخرى بتأثير الإنسان على البيئة التي يعيش عليها، فبعدما كان الإنسان خاضعا لبيئته مستسلما لقواها مستجديا عطفها، متقربا منها بالأضاحي والعبادات، أصبح اليوم أكثر تأثيرا وقوة من قبل في سيطرته عليها وتسخيره لقواها واستغلاله لمواردها لصالح خدمته، وهنا بدأت المشكلة في استغلال الطرف القوي –

ممثلا بالإنسان– للطبيعة ومواردها دون تعقل أو نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار العمر الزمني الذي تحتاجه البيئة من اجل تجديد مواردها أو دون اعتبار لكميات ما يستهلك من هذه الموارد أو في كيفية استهلاكها، مما نجم عن ذلك ظهور العديد من المشكلات البيئية سواء ما تعلق بالاستهلاك الجائر للثروات الطبيعية او الإفراط في مساحة امتداد الخرسانات الإسمنتية على حساب المساحات الطبيعية أو في تراكم وازدياد المخلفات الصناعية، وتأثير كل ذلك على البيئة بمختلف مساحاتها من مياه وهواء وتربة، وهذا ما دفع برجال العلم والاختصاص إلى إطلاق التحذيرات بشان هذه المخاطر وما نجم وينجم عنها من تغيرات على مستوى البيئة كتلوث المياه وذوبان الجليد والتصحر وانقراض عدد من النباتات والحيوانات وتضرر الغلاف الجوي وغيرها من التداعيات التي تنذر بمستقبل مليء بالمخاطر الطبيعية اذا ما تم التنبه لهذه المشكلات والعمل على معالجتها.

لذلك ينظر علماء التنمية إلى بعض أشكال الثقافات ذات الصبغة البدائية او التقليدية في دول العالم الثالث، باعتبارها تمثل عقبة أمام تحقيق التنمية لذا يؤكدوا على ضرورة إحداث تغيير على مستوى البنية الثقافية لهذه المجتمعات من اجل مساعدتها على تحقيق التقدم.[2]

ان اخطر تداعيات التفاعل السلبي بين الإنسان والبيئة تتمثل بمشكلة التلوث البيئي، فالمتعارف عليه ان التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية بشكل لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون ان يختل اتزانها. تغيرات كمية كزيادة نسبة المكونات الطبيعية للبيئة مثل زيادة ثاني اوكسيد الكربون نتيجة للحرائق المقصودة أو غير المقصودة، أما التغيرات الكيفية فتنتج من إضافة مركبات صناعية غريبة على الأنظمة

البيئية الطبيعية، حيث لم يسبق لها ان كانت في دوراتها وسلاسلها الحيوية، كمبيدات الآفات الزراعية ومبيدات الأعشاب والحشرات وغيرها.

واخطر ما في هذه الملوثات ما يسمى بالملوثات **المستحدثة** التي تتكون نتيجة لما استحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات كتلك الناتجة عن شتى الصناعات والتفجيرات النووية ووسائل المواصلات وشتى النفايات البشرية في الريف والمدن.[3]

وهذا ما دعا الكاتب الكبير الفن توفلر ليؤلف كتابه الشهير والمعنون **مجتمعات النفايات**، فقد أثبتت الدراسات في بلجيكا اختفاء نوع نباتي سنويا من أراضي بلجيكا فضلا عن مائتي نوع أخرى تفقد ما يربو على 75% من أفرادها، ومنذ القرن الماضي اختفى 49 نوعا نباتيا من اقليم مانجو الفرنسي.

والنتيجة مذهلة فيما يتعلق بالأنواع الحيوانية، فجان دورست يذكر في كتابه (Avant que nature meure) قائمة الأنواع التي اختفت بفعل الإنسان أو التي في تناقص مطرد على مستوى جميع القارات.[4]

وعلى هذا الأساس ظهرت الجمعيات المنادية بحماية البيئة وتشكلت اللجان وعقدت اللقاءات الدولية التي دفعت بالمجتمع الدولي إلى إبرام الاتفاقيات وإطلاق الدعوة إلى العمل الجاد والمشترك من اجل الحفاظ على المحيط الطبيعي والعمل على تنميته.

فمنذ سبعينيات القرن الماضي والمجتمع الدولي ينادي بضرورة حماية البيئة من تدخلات الإنسان التي أضرت بالتوازن البيئي، انطلاقا من مؤتمر البيئة البشرية المنعقد في السويد عام 1972 – كمثال على ذلك– هذا المؤتمر الذي أشار المجتمعون فيه أيضا إلى ضرورة إثارة وتنمية الوعي البيئي لدى الأفراد.

وكذلك نذكر جملة من هذه اللقاءات الدولية والإقليمية والعربية بمشاركة منظمات دولية كاليونيسكو ومعهد الطاقة للدول الفرانكفونية (IEPF) والمؤسسة الدولية للطاقة (IEF) والكومستيك (COMSTECH) وأكاديمية العالم الثالث للعلوم (TWAS) والمنظمة الدولية للفرانكفونية وغيرها، وذلك من أجل تبادل المعارف والمعلومات حول العديد من القضايا الحيوية كالحد من ظاهرة التصحر وحماية الغابات والحفاظ على التنوع البيئي وغير ذلك.

ولم تكن الدول العربية والإفريقية بعيدة عن هذه التجمعات الدولية اذ كان لها دورها ومشاركتها كذلك ومن تلك اللقاءات على المستوى العربي نذكر المؤتمر الدولي **السادس حول الطاقة الشمسية** (سلطنة عُمان، أبريل 1998)، و**الاجتماع شبه الإقليمي حول المعايير الجيولوجية لحماية البيئة** (باماكو، ديسمبر 1998)، والملتقى **الدولي حول محاربة التصحر** (تشاد، أكتوبر / نوفمبر 2000)، والمؤتمر **الدولي حول المحيط البيئي** (عُمان، مارس 2000)، والمؤتمر الدولي العالمي الرابع حول **العلوم والتنمية والبيئة** (القاهرة، مارس 2001).[5] وغيرها العديد من اللقاءات الأخرى.

لقد أشارت معظم اللقاءات الدولية إلى أهمية ودور الوعي والسلوك الفردي في التعامل والتفاعل الحسن مع البيئية وقضاياها.

ان مواجهة هذه المشكلات–على الرغم من كبر حجمها– تعتمد بشكل كبير على سلوك الفرد وعلى مدى وعيه وثقافته تجاه قضايا البيئة، لان اي معالجة بعيدة عن ثقافة الفرد البيئية ستكون بمثابة حلقة مفرغة تتناول الآثار من دون الأسباب، كما ان البدء بالمحيط الضيق هو الخطوة الأولى للوصول إلى المحيط الأوسع.

– التنمية والبيئة:

ان التنمية بمعناها الواسع تضم جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهي عبارة عن مزيج من كل هذه المتغيرات. كما إنها تمثل عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وتحرير طاقاته وإطلاق قدراته، واكتشافا لموارد المجتمع وتنميتها وتحقيق الاستخدام الأمثل لها من اجل بناء الطاقات الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة بل هي هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور.[6]

ان تحقيق فكرة التنمية يتطلب تغييرا جذريا في فكر الإنسان وقدرته وسلوكه، وهذا الأمر يعد وسيلة التنمية وغايتها في ذات الوقت، وهذا لن يتحقق إلا إذا أصبحت التنمية عبارة عن منهاجا وطنيا يؤمن به المجتمع ويتفاعل معه بكل طاقاته.[7]

وبتعبير أخر نقول ان تحقيق التنمية لا يتطلب المزيد من الأجهزة والمؤسسات والأنشطة، بل يحتاج إلى تغيير في السلوك والاتجاهات وإصلاحا جذريا وشاملا يتطرق إلى الإنسان المتقبل للتغيير والقادر على المبادأة والابتكار. [8]

لقد ساد اعتقاد في ما مضى بان المصالح البيئية تتعارض مع أهداف التنمية، وذلك انطلاقا من المشكلات البيئية التي كانت تظهر مع مراحل التنمية، كالتلوث والتفجر السكاني وغيرها، كما خيل لكثير من الدول النامية ان الاهتمام بحماية البيئة وتحسينها وتخصيص الموارد لهذا الغرض سوف يقيد استمرار التنمية،...، كما كانت هذه الدول ترى ان المخصصات اللازمة لذلك يمكن ان تستغل في أغراض تنموية أخرى أكثر إلحاحا كالزراعة

والصناعة وغيرها، بالإضافة إلى ان البعض كان يرى في المحافظة على الموارد الطبيعية محاولة لإبقاء الدول النامية على مستويات دنيا من التنمية، كحديقة خلفية للبلدان المصنعة او كاحتياطي للموارد الطبيعية.[9] إلا ان هذه الرؤية قد أخذت بالتغير شيئا فشيئا مع تنامي الوعي البيئي الدولي.

كما اخذ مفهوم التنمية ذاته يتعرض للتغيير فقد ابتعدت التنمية عن تركيزها الضيق السابق على نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لتتخذ معنى أكثر شمولا وواقعية يشمل من بين ما يشمل، التحسين المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر المدقع والمشاركة في مكاسب التنمية. [10]

ونظرا لهذا التغير الذي حصل فان دول العالم اليوم لا تواجه مشكلة مفاضلة او اختيار بين المشاريع التنموية او المحافظة على البيئة وحمايتها وإنما أصبح الأمر هو الاختيار بين البدائل التنموية المتاحة في مجال استثمار او استغلال او استهلاك او معالجة وتصنيع الموارد الطبيعية، بما يحقق تحسن الحياة على أسس بيئية سليمة. [11]

وعليه فلا يجوز اعتبار البيئة والتنمية تحديات منفصلة عن بعضها، بل متلازمة بشكل لا فكاك عنه فلا يمكن للتنمية ان تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابات تكاليف تدمير البيئة. وهذه المشاكل لا يمكن معالجتها بصورة منفصلة لأنها تتشابك في منظومة معقدة من الأسباب والآثار.[12]

- التعايش مع البيئة:

يقول باري كومونر Barry Commoner في كتابه الشهير الدوامة (The closing circle) أنقذوا الإنسان من الموت المؤكد، ساهموا في

مكافحة التلوث، إن حياة قبائل البوشمن البدائية في أفريقيا أرقى من حياة مدن أميركا المرفهة.

ان هذه العبارة وكلام غيرها كثير لم يصدر اعتباطا وإنما جاء نتيجة لتعقد الحياة المعاصرة وكثرة مشكلاتها نتيجة للتعامل والتفاعل السلبي ما بين الإنسان والبيئة، فظهرت هذه المقولات والدعوات المحذرة من طبيعة الحياة الحاضرة والمستقبلية من الناحية البيئية اذا ما استمر استغلال الإنسان للبيئة بشكل سلبي، لذلك نرى هناك الكثير من يتكلم بحنين لأيام الحياة البسيطة ما قبل الصناعية.

ان انتشار التكنولوجيا وتزايد الحواضر واتساع نطاق الحضرية للحياة العصرية وما تبعها من أثار، عملت على تغيير البيئة البشرية بسرعة وطرق لم يكن في قدرة احد التنبؤ بها، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو ما يعرف بالتنمية التي تعتبر قوة الدفع الرئيسية لتقدم البشرية. (13)

كما ظهرت من الناحية العلمية والعملية دعوات للحفاظ على البيئة وحمايتها والعمل على تنميتها، خاصة بعد ظهور طاقات جديدة كالنفط والطاقة النووية، ونقص الاستعداد لتقبل النفايات، وزيادة الاعتماد على السياحة كمصدر للدخل، والتحرك نحو مزيد من المشاركة في عضوية كتل مثل الرابطة الأوربية. (14)

هذا الأمر يمثل جوهر علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، إذ إن حماية البيئة يمثل أسلوب تعامل الإنسان مع البيئة التي يعيش عليها أخذاً بالحسبان اتزان هذه البيئة ومحدودية مواردها حتى تبقى مأوى مريحا للإنسان، لهذا شهدت السنوات الأخيرة وعيا متزايدا ينظر إلى مستقبل جهود التنمية، بل

وربما بقاء الجنس البشري، بانه أصبح محفوفا بأخطار متزايدة بسبب تأثير الإنسان على البيئة.

ان حماية البيئة اليوم تمثل مشكلة حضارة العصر والتحدي الحقيقي الذي يواجهها، لذا يجب ان يتمثل هذا الأمر فكرا وسلوكا وممارسة حتى نضمن استمرارية التنمية بالعطاء ويتسنى للجنس البشري فرصة البقاء. (15)

وهذا يعني على المجتمعات الإنسانية أن تعدل من سيرها لتتماشى مع طبيعة الإنسان وضمن قيود بيئية صارمة، لا أن تتماشى مع حتميات التكنولوجيا والحياة الصناعية، ولكن في نفس الوقت هذا لا يعني ان ننظر إلى البيئة كنظام يجب المحافظة عليه دون أي تغيير، بل يجب إيجاد علاقة بين الإنسان والبيئة يكون أساسها الفائدة المتبادلة التي تتيح للإنسان استمرار العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن. (16)

إن أساس رسم وتكريس هذه العلاقة يعتمد على طريقة تلقينا ونقلنا للقيم والمعارف العلمية والعملية، النظرية والحياتية، بواسطة المنظومة التربوية وعملياتها في إعداد الفرد وتهيئة البيئة الفكرية الملائمة.

- التربية البيئية:

التربية البيئية هي عملية لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وثقافته بالبيئة التي يحيا عليها، وتوضح أيضا حتمية المحافظة على موارد البيئة وضرورة حسن استغلالها. (17)

ان مفهوم التربية البيئية ليس حديث العهد بل من المواضيع التي اكتسبت أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة لارتفاع الوعي بالمشكلات البيئية، كما

ظل هذا المفهوم وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة ذاته وبكيفية النظر إليه.

ومنذ عهد قريب بدا إدخال البيئة صراحة في عملية التعليم، خاصة بعد اللقاءات والتأكيدات الدولية التي أثرت في توجيه التفكير صوب الأخذ بمعالجة مشكلات البيئة والاهتمام بها، كما تم تحديد أهداف هذه التربية بمساعدة الإنسان على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها البيولوجية والفيزيائية والاجتماعية والثقافية، وتزويد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تمكنه من تفسير علاقة التكافل والتكامل التي تربط بين هذه المكونات بما يساعد على إيضاح الطريق السوي نحو استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية لتلبية احتياجات الإنسان الحاضرة والمستقبلية، بالإضافة إلى دور هذه التربية في إيجاد وتعزيز الوعي البيئي بالنسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [18]

وبما ان الثقافة هي نتاج إنساني ممثلة بمجموعة من الإبداعات الفكرية والروحية والمادية لمواجهة التحديات التي تفرضها طبيعة الحياة البيئية والاجتماعية على الإنسان، فمقابل كل تحدي بيئي أو اجتماعي أو مقابل كل حاجة إنسانية أو اجتماعية، هناك نتاج إنساني ثقافي لتلبية هذه الحاجة أو لمواجهة ذلك التحدي.

لذلك تعد الثقافة طريقة الحياة التي يعتمدها المجتمع لإشباع حاجات أفراده، وهنا تظهر طبيعة علاقة الثقافة والمجتمع مع البيئة التي يعيش عليها ويستغل طاقاتها، فكلما كان هناك وعيا بأهمية المحيط الطبيعي وبكيفية استثمار موارده وليس استغلالها وكلما كانت هناك رؤية مستقبلية واعية عن تداعيات أي استهلاك مفرط لهذه الموارد، كلما كانت علاقة الثقافة بالبيئة

علاقة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق حاجات المجتمع مع المحافظة على سلامة البيئة واستمرار تجددها، وهذا الوعي بدوره يعتمد على المنظومة الفكرية وقيمها وعاداتها التي أنتجها المجتمع تجاه قضايا البيئة وكيفية استثمارها، والتي تحدد طريقة تفاعل المجتمع مع محيطه البيئي والاجتماعي.

لذلك تؤكد الدراسات الواسعة للمنظمات والهيئات الدولية على ضرورة الاستمرار في الكشف عن دور الثقافة في العملية التنموية لتكوين فهما عميقا على المستوى النظري والتطبيقي حول هذا التأثير، [19] مع الاهتمام بتحليل البنية القيمية لثقافة المجتمعات ومحاولة استبدال القيم الغير تنموية بأخرى تتلائم مع متطلبات تحقيق التنمية. [20]

كما تلعب الثقافة دورا في تحقيق الوعي المجتمعي اللازم لتحقيق التنمية وذلك من خلال نظم عدة من أهمها النظام التربوي(الرسمي وغير الرسمي) وما يقوم به من عملية تربوية تنشيئية غايتها بناء الفرد والتأثير في سلوكه من خلال تزويده بكم من القيم الاجتماعية والموجهات السلوكية التي تحدد دوره تجاه مفردات وقضايا الحياة الاجتماعية والطبيعية.

ويمكن تحديد دور العملية التربوية في هذا المجال من خلال المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وذلك بتعزيز قيم العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير ونبذ الاتكالية والابتعاد عن النزعة الاستهلاكية والاهتمام بإطلاق الطاقات الإبداعية لدى الفرد والعمل على تنميتها والتأكيد على الموضوعية في التصرف وتدريبه على الملاحظة والتجريب والتحليل والتطبيق. بالإضافة إلى دور هذا النظام بتحقيق حد أدنى من التعليم يمكن الفرد من القراءة والكتابة والتفاعل مع وسائل الإعلام المختلفة. [21]

لأهمية ذلك في خلق الوعي لدى الفرد وفي تعزيز قدرته على المشاركة في العملية التنموية كطاقة بشرية قابلة للاستثمار والتوظيف بدلا من ان يكون مستهلكا عاجزا أو سلبيا تجاه محيطه الاجتماعي والطبيعي.

ان الوعي بكل مستوياته وأنواعه إنما يتحدد بمجموعه من القيم والمعايير والأعراف التي تؤثر في الفرد والجماعة. فالوعي شعور ينتاب الفرد والجماعة ويجعلها تدرك حقيقة مركزها ودورها ومستقبلها ويدفع بها لتدارك الأخطار المحيطة ورسم البرامج الكفيلة لتحقيق الأهداف والطموحات واذا شئنا ان نقرر ان الوعي بالتنمية يعني إدراك لأهمية التنمية وضروراتها.

لقد ناقش **سي رايت ميلز** في كتابه **الخيال السوسيولوجي** تلك العلاقة بإسهاب وقدم لنا العديد من البيانات والاقتراحات والمعالجات النظرية والتطبيقية منطلقا من بيان العناصر التي تتألف منها التنمية الاجتماعية وموقف المجتمع من التاريخ الإنساني والوسيلة التي يتغير فيها المجتمع، وعلاقة ذلك بالطبيعة البشرية. وقد توصل **ميلز** إلى ان فهم ما يدور في أي ميدان من ميادين العمل الثقافي والفكري يجب فهمه في ظل ظروف السياق الاجتماعي ذاته، وان غاية العلم الاجتماعي هي التنبؤ بالسلوك الإنساني والسيطرة عليه.

وبسبب التغيرات والتحولات التكنولوجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم وانعكاساتها بشكل خاص على دول العالم الثالث، فعلى النظم التربوية بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ان تتماشى مع هذه التحولات، من خلال الاستفادة من ايجابيات التحول والاستعداد قدر الإمكان لمواجهة سلبياته، خاصة ما يتعلق ببناء المنظومة القيمية وحمايتها وتجديدها بما يتلائم مع قدرات المجتمع ومستوى طموحاته.

اما اذا تم تجاهل هذه الضرورات الاجتماعية وبقي النظام التربوي بعيدا عن التفاعل مع هذه التحولات مؤكدا على الكم دون الكيف، استجابة لضغط الطلب الاجتماعي وبسبب زيادة النمو الديمغرافي، سيبقى النظام التربوي غير قادر على إعداد أشخاص قادرين على مواكبة التحولات السريعة التي تحدث من حولهم.

كما على الثقافة ان تؤكد من خلال عمليتها التنشيئية على تنمية روح المواطنة والانتماء والشعور بالمسؤولية المشتركة والمصلحة والهدف والمصير المشترك.

ولنجاح المشاريع التنموية يجب ان تكون هناك ثقافة قائمة على تحرير الفكر وتجديده او تحديثه وعلى ضرورة المشاركة وان تكون لديها رؤية واضحة ومنهجية حديثة في التفكير والعمل. [22]

وهذا الأمر يعد من أهم الخطوات في بناء ثقافة واعية تجاه البيئة والمحيط وفي كيفية التعامل معه.

نتيجة لهذه الرؤية الحديثة والعقلانية في التعامل مع البيئة وفي الحفاظ على استمرارية المشاريع التنموية، بالإضافة إلى ما طرح من رؤى وأفكار ودعوات عالمية في هذا الشأن، جاءت تسمية جديدة لتطلق على نوع من المجتمعات تعرف **بالمجتمعات المستدامة.**

تمثل المجتمعات المستدامة أماكن وبيئات تحتوي على البنية الأساسية المجتمعية والاقتصادية التي تمكن أفرادها من العمل وضمان فرص العيش وإشباع الحاجات في الحاضر والمستقبل، مع توافر الشعور بالانتماء والالتزام والعمل على رفاهية مجتمعهم، بالإضافة إلى كونها مجتمعات لديها

القدرة على التلائم الايكولوجي وتسعى من اجل حماية البيئة الطبيعية والمحافظة عليها والعمل على تدعيمها بطرق تتوائم مع احتياجات المستقبل بقدر متساو مع احتياجات الحاضر. [23]

تعتبر الاستدامة البيئية احدى الركائز الاساسية للتنمية المستدامة التي تعني كمفهوم استغلال الموارد المتاحة لإشباع احتياجات الأجيال الحاضرة مع الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة،[24] والأخذ بعين الاعتبار اثر النظم الاجتماعية والتكنولوجيا في الحد من قدرة البيئة الطبيعية على توفير احتياجات الحاضر والمستقبل.[25] هذه التنمية (المستدامة) يمكن تحقيقها بتبني اخلاقيات جديدة للحفاظ على الطبيعة وحمايتها كالحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحسين فرص الحصول على امدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وتحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة وغيرها. أو من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة بما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، التي يجب ان تتصف بالتكامل والانسجام.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك من خلال تنمية احساسهم بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة، بالمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

3- ضمان ادراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي، وهذا من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية، للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.

4- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للسماح بإجراء تخطيط إنمائي سليم.

5- التركيز على الأنظمة المعرضة للأخطار سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر، أم مصادر مياه معرضة للتلوث أو للنمو العمراني العشوائي أو غيرها.

6- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: وهذا ليحافظ على رأس المال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.[26]

نشير في ضوء معنى ومفهوم المجتمع المستدام والتنمية المستدامة الى بعض المؤشرات عن واقع المجتمعات العربية كجزء من عالم ثالث تعاني معظم مدنه من التلوث وضعف رؤوس الأموال وقلة البنى التحتية اللازمة لمواجهة أو الحد من هذا التلوث،[27] لذلك بداية نتكلم عن انبعاثات الغازات التي تصل في المنطقة العربية الى نسبة 5% تقريبا مع تفاوت كبير في إجمالي هذه الانبعاثات ونصيب الفرد منها بين الدول العربية مما يدل على اختلاف مستويات إتاحة الطاقة واستخدامها بين هذه الدول، وهناك أيضا 15 دولة عربية على الأقل تواجه خطر استنفاذ مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة فالبحرين والأردن والكويت وليبيا وعمان وقطر والإمارات تقع تحت مستوى 1000 متر مكعب للفرد في السنة، بالإضافة الى ذلك هناك نقص خطير في المياه العذبة في مصر والمغرب وتونس، كما تواجه المنطقة العربية تحديا آخر يتمثل في إدارة موارد المياه المشتركة بين دول المنطقة والدول المجاورة، بالإضافة إلى استنفاذ إمدادات المياه الجوفية في العديد من الدول العربية وتأثيره على جفاف الأراضي وفقدان الكائنات الحية المرتبطة بها، مقابل ازدياد نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل غير مسبوق مع ارتفاع نسبة الزيادة السكانية واثر كل ذلك على طبيعة البيئة وحجم مواردها، كمـــا

تشهد هذه الدول انخفاضا في نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي، مما أدى هذا الوضع إلى تعاظم التحدي المتمثل بتعزيز التنمية المستدامة وضمان الاستدامة البيئية والتي تتطلب رؤية مشتركة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. [28]

إن قضايا البيئة جزء لا ينفصل عن جميع أنشطة التنمية فالتحدي الحقيقي هو رفع مستويات المعيشة بدون تدمير البيئة، وبدون الإخلال بالتوازن البيئي–الطبيعي وذلك بالمحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية، وصيانة الموارد وتأمين التفاعل الأمثل مع جميع الكائنات الحية.[29] التي تشاركنا هذه البيئة.

ـ خاتمة:

ختاما نقول: إن للثقافة دورا بارزا في تحديد شكل العلاقة ما بين الإنسان والمحيط البيئي والاجتماعي، وعلى اثر هذه العلاقة تتوقف حجم الايجابيات او التداعيات المنتظرة. وهذا ما يدعونا إلى التفكير بشكل الثقافة التي يجب ان تكون، لتحقيق التنمية المستدامة أو السير في طريق التنمية مع الحفاظ على البيئة في ذات الوقت، فمن الضرورة ان تكون هناك ثقافة تتبنى مجموعة من المفاهيم المعاصرة عن التنمية المستدامة وعن البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تنتمي إليها، وان توظف هذه المفاهيم على مستوى الفكر والممارسة، بشكل يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الحاضر والمستقبل مراعيا تحقيق التوازن البيئي في الوقت ذاته.

بالإضافة إلى ضرورة تجسيد وتضمين أفكار الثقافة التنموية المستدامة على المستوى القانوني من اجل ان يكون للبيئة ولقضاياها سندا تشريعيا يدعوا لها ويسعى لتحقيقها والحفاظ عليها، مع الاهتمام بالجانب العلمي والبحثي لتمكين المشاريع التنموية من تحقيق أهدافها في الحاضر مع تشكيل الرؤى المستقبلية عنها بما يضمن استمرارية هذه المشاريع مع الحفاظ على سلامة كل من المحيطين البيئي والاجتماعي معا.

- الهوامش والمراجـــع :

1. مجموعة مؤلفين، **الصحة والبيئة: دراسات اجتماعية وانثروبولوجية**، ط1، القاهرة، 2001، ص271.

2. Bronwyn Beatty and Lorena Gibson, **Culture and Development**, New Paradigms, Knowledge notes, synexe, NEW ZEALAND, N°2 ,2009, p2.

3. رشيد الحمد ومحمد سعيد، **البيئة ومشكلاتها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص120، 121.

4. جان ماري بيلت، **عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة**، ت: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص72.

5. ايسيسكوا، تقرير عن جهود الإيسيسكوا في مجال **التربية البيئية والصحية والسكانية**، http://www.isesco.org.ma.

6. أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص16.

7. المرجع نفسه، ص17-18.

8. المرجع نفسه، ص27.

9. رشيد الحمد ومحمد سعيد، مرجع سابق، ص167.

10. المكان نفسه.

11. المرجع نفسه، ص168.

12. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص63.

13. رشيد الحمد ومحمد سعيد، مرجع سابق، ص157.

14. المرجع نفسه ، ص157،156.

15. المرجع نفسه، ص159.

16. المرجع نفسه، ص 180-181.

17. فضل الأيوبي، **الثقافة والتنمية الاجتماعية في دول الخليج العربي: آفاق مستقبلية**، مجلة جامعة الملك سعود، م17، السعودية، 2004، ص100.

18. فائق جمعة، **سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية**، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، من 14-17 يناير، الأردن، 2008، ص19.

19 .UNESCO, **Culture and Development**, Maider Marana, Spain, 2010, p.2.

20.UNESCO, **Culture : a driver and enabler of sustainable development,** UN, New York, 2012, p4.

21. فائق جمعة، مرجع سابق، ص 181-182.

22. عبد العزيز عبد الله، تربية اليسر وتخلف التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص.14

23. أيان ج. سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ترجمة: السيد محمد عثمان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص.133

24. Jorge E. Hardoy , Diana Mitlin and David Sattethwaite, **Environmental Problems in Third World Cities**, Earthscan ; London, 1992, p.172.

25. World Commission on Environment and Development (WCED). **Our common future**. Oxford: Oxford University Press, 1987 p. 43.

26.عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، بيروت، 2007، ص 19.

27.Jorge E. Hardoy, Diana Mitlin and David Sattethwaite, **op. cit**, p. 213.

28. الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، **التقرير العربي الثالث حول الاهداف التنموية للألفية**، 2010، ص 82، 83.

29. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 185.